CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠

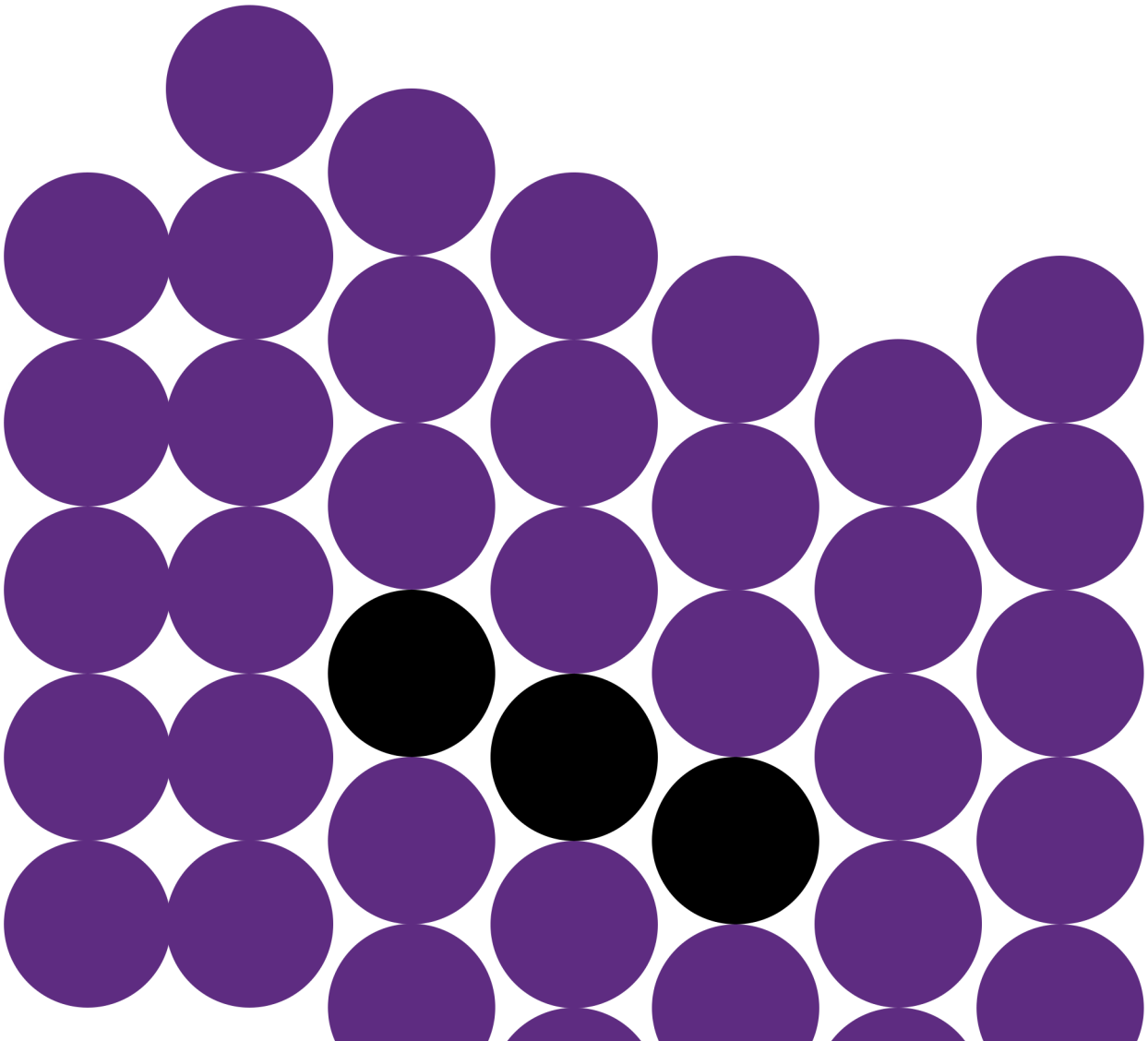

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

كتابة وتحرير: فاطمة علي
تصميم: عمر نورالدين

تاريخ النشر: فبراير 2024

طريقة مقترحة للاستشهاد:
فاطمة علي, المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠, مركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية, فبراير 2023

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

المحتويات

المقدمة ١

المنهجية والمحددات ٣

الأرقام والإحصائيات والملاحظات الرئيسية ٤

الخلفية الاجتماعية والجندرية ٤

الخلفية الجغرافية ٧

إحصائيات وملاحظات على عام ٢٠١٩ ..... ٩

الخلفية الاجتماعية والجندرية ١٠

الخلفية الجغرافية ١٢

إحصائيات وملاحظات على عام ٢٠٢٠ ..... ١٣

الخلفية الاجتماعية والجندرية ١٣

الخلفية الجغرافية ١٥

الخاتمة ١٧

المقدمة

تنطوي القوانين المصرية الحديثة على العديد من المواد التي تعاقب العمل طوعيًا بالجنس التجاري أو تسهيل العمل به أو مساعدة من يعملون به. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١ من قانون مكافحة الدعارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بمعاقبة كل من حرض شخص أو سهل عليه ممارسة الدعارة، كما تعاقب المادة ١٤ من نفس القانون كل من روج لعمل منافي للآداب بمدة لا تزيد عن ٣ سنوات[١]. على الصعيد الآخر، تعاقب المادة ٩ من نفس القانون بمعاقبة كل من امتلك وحدة سكنية أو خاصة أو مكان بشكل عام وعرضها أو أجرها أو أدارها لممارسة «الفجور» أو «الدعارة»، بالحبس من ٣ أشهر إلى ٣ سنوات. والجدير بالذكر أن القانون المصري يعامل الفجور والدعارة على أساس واحد، فقد تم استحداث مصطلح الفجور للإشارة إلى الدعارة التي يمارسها الرجل[٢]. علاوةً على ذلك، يتناول القانون المصري أيضًا الدعارة الإلكترونية (التي عادةً ما تأتي في شكل صور ومقاطع مصورة أو رسائل نصية) في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في مواد رقم ١٣ و٢٥، وتنص المادة الأولى على معاقبة كل من ينتفع - ماديًا أو بشكل آخر غير مادي- من شبكة النظم المعلوماتية بدون وجه حق[٣]. بينما تنص المادة الثانية على معاقبة كل من يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة نظم المعلومات في الاعتداء على قيم ونظم وآداب المجتمع المصري. والقانون يُستخدَم بشكل أساسي لتجريم العاملين/ات بالجنس التجاري وليس الزبائن، فيعامل القانون المصري الرجال المضبوطين (الزبائن) في قضايا الدعارة معاملة الشاهد، وليس كما يعامل المرأة المضبوطة في مثل تلك النوع من القضايا، برغم عدم وجود نص تمييزي في القانون المصري. وبسبب ذلك، تكون النسبة الأعلى من القبضايات هي للنساء العاملين/ات بالجنس التجاري وذلك بسبب ذكورية النص القانوني الذي يعامل الزبائن الذكور كضحايا لإغراء العاملات بالجنس التجاري.

يتعلق العمل بالجنس التجاري بشكل طوعي كامل (وليس القهري الذي يدخل تحت بند الاتجار بالبشر) بحرية الإنسان في اختيار عمله وحريته في الحياة الشخصية التي يحفظها ويكفلها القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور المصري. فمن ناحية أخرى، انطوى الدستور المصري (٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩) على الكثير من المواد التي تتناول تطبيق المساواة والحرية لجميع الأشخاص الذين يقيمون على أراضيه أمام القانون. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٥٩ من الدستور المصري على أن الدولة مسؤولة عن سلامة وأمن جميع المقيمين فيها دون تمييز. بالإضافة إلى الدستور المصري، فمصر من الدول الموقِّعة على اتفاقيات عدة تتعلق بالمساواة والحريات والحق في العمل دون تمييز الذي يندرج تحته العمل بالجنس التجاري[٤]. وتنص المادة ٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بالتزام الدول الأطراف بالحفاظ على الحق في العمل في ظل ظروف حرة مناسبة وعادلة[٥]. كما تلزم المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بضمان بيئة عمل صحية وعادلة مواتية بالإضافة إلى أجرًا لائقًا ومستوى معيشي لائق[٦]. وأخيرًا، تنص اتفاقية التمييز التابعة لمنظمة العمل الدولي على أن لكل فرد الحق الكامل في السعي لتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال ممارسة أي نوع من الوظائف التي يراها مناسبة ومريحة سواء على الجانب المادي والجانب الروحي[٧].

إيمانًا منا، كمركز القاهرة ٥٢، بمساواة جميع الأفراد أمام القانون وسيادة العدالة الاجتماعية والحرية وحقوق الإنسان أجمعها ومن ضمنهم الحق في العمل

---

١ «قانون مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦١»، منشورات قانونية، ١٩٦١،
https://manshurat.org/node/12703.

٢ Nora Noralla, "A Litigation Guide on Crimes of Sex Working and Homosexuality (Prostitution and Debauchery)," Cairo 52, June 25, 2021,
https://cairo52.com/2021/06/24/a-litigation-guide-on-crimes-of-sex-working-and-homosexuality-prostitution-and-debauchery/.

٣ «قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨»، منشورات قانونية، ٢٠١٨،
https://manshurat.org/node/31487 .

٤ "Egypt 2014 (Rev. 2019) Constitution," Constitute, accessed October 10, 2023,
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019.

٥ "International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination," OHCHR, December 1965,
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial.

٦ "International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights," OHCHR, December 1966,
https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

٧ "C111 - Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111)," Convention C111 - Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111), accessed October 10, 2023,
https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB%3A12100%3A0%3A%3ANO%3A%3AP12100_Ilo_Code%3AC111

طبقًا للمادة رقم ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٨] التي تندرج تحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالتبعية، إيمانًا منا بحق اختيار المواطنين للعمل اللائي يرووه مناسبًا، وبالتالي الإيمان بحق العاملين/ات بالجنس التجاري بممارسة عملهم/هن بحرية تامة كأي عمل أخر يتم ممارسته بمقابل مادي، دون التضييق أمنيًا عليهم/هن أو التضييق عليهم/هن مجتمعيًا، واستكمالًا سلسلة من التقارير التي تحمل نفس الاسم، وبدايتها التقرير السابق المرصد الإعلامي للقبضايات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠٢١ ديسمبر ٢٠٢٢، يتم تقديم هذا التقرير، والذي يقوم على تحليل وأرشفة ورصد الأخبار الإعلامية عن القبضايات على خلفية العمل بالجنس التجاري، لتغطية عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. الهدف من هذا التقرير هو إلقاء الضوء على أحوال العاملين/ات بالجنس التجاري وعلى أوضاعهم/هن، كما يهدف إلى سد فجوة المعرفية و إضفاء نوع من أنواع الشفافية على قضايا العاملين/ات بالجنس التجاري.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام: القسم الأول يضم المنهجية والمحددات، بينما يضم القسم الثاني الأرقام والإحصائيات والملاحظات الرئيسية، بينما يضم القسم الثالث إحصائيات وملاحظات على عام ٢٠١٩، ويضم القسم الرابع والأخير إحصائيات وملاحظات على عام ٢٠٢٠. يتضمن كل قسم، بدايةً من القسم الثاني إلى تحليل البيانات، تحليلًا إحصائيًا وبالتبعية تحليل تلك الإحصائيات إلى تحليلين مختلفين: تحليلاً جندريًا وجغرافيًا. فيقوم الأول على تنظيف وتقسيم البيانات طبقًا للنوع الاجتماعي والميول الجنسية. بينما يقوم التحليل الثاني والأخير على تقسيم البيانات طبقًا للمنطقة الجغرافية والمحافظات.

٨ "Universal Declaration of Human Rights," United Nations, accessed January 15, 2024, https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights#:~:text=Article%2023,equal%20pay%20for%20equal%20work.

المنهجية والمحددات

اعتمدت المنهجية في هذا التقرير، مثل التقرير السابق[٩]، على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البحث باستخدام كلمات مفتاحية معينة كـ «دعارة»، «شبكة دعارة»، «فسق و فجور»، «فسق»، «فجور»، «رذيلة»، «ممارسة الرذيلة»، «الاتجار بالبشر»، «اتجار بالبشر»، «فتاة ليل»، «فتيات ليل» ، «شاذ» و «شذوذ جنسي» للبحث من خلال مواقع كلا من الجرائد الرسمية والمستقلة في إطار زمني من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. كانت المنهجية حريصة على البحث باستخدام كلمات معرفة ونكرة، الجمع من الكلمات والكلمات المفردة لنفس الكلمة، واستخدام العطف للجمع بين الكلمتين. لم يعتمد تحليل البيانات، على عكس التقرير السابق، على جرائد معينة و إنما تم توسعة دائرة البحث لتشمل كل الجرائد المعروفة وغير المعروفة، والرسمية منها والمستقلة بهدف جمع أكبر عدد من الأخبار.

عند العثور على خبر ذو صلة بموضوع البحث، يتم جمع الخبر، تنظيفه، أرشفته، وتحليله من خلال الإجابة على بعض الأسئلة وهي كالآتي:

- ما هو عنوان الخبر؟
- ما هو مضمون الخبر؟
- ما هو تاريخ الخبر؟
- ما هي الصحيفة الناشرة للخبر؟
- كم عدد المضبوطين في ذلك الخبر؟
- ما هو النوع الاجتماعي للمضبوطين؟
- ما هي الميول الجنسية للمضبوطين؟
- ما هي المنطقة الجغرافية للمضبوطين؟ تم تقسيم المناطق للقاهرة الكبرى (والتي تشمل القاهرة، الجيزة، وحلوان) - الإسكندرية (والتي تشمل الإسكندرية فقط) - القناة (والتي تشمل بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، شمال سيناء، وجنوب سيناء) - الدلتا (والتي تشمل البحيرة، الدقهلية، الشرقية، الغربية، القليوبية، المنوفية ، دمياط، وكفر الشيخ) - الصعيد (والتي تشمل أسوان، الأقصر، أسيوط، سوهاج، البحر الأحمر، قنا، المنيا، الوادي الجديد، بني سويف، والفيوم).
- ما هي المحافظة التي حدثت فيها الواقعة؟
- ما هو سبب الضبط؟ (بناء على بلاغ أم تحريات ومعلومات).
- ما هي التهمة؟
- ما هو مكان الواقعة؟ (وحدة سكنية - مواقع التواصل الاجتماعي - الاثنين معًا (هم المضبوطين في نفس القضية معًا) - ممتلكات خاصة).
- ما هو نوع الإدارة؟ (مستقلة أم غير مستقلة) بمعنى هل يتم إدارتها من خلال قواد أم من خلال العامل/ـة بالجنس التجاري بأنفسهم.
- ما هو قرار النيابة؟
- هل للخبر علاقة بخبر سابق أم لا؟ (لتجنب حساب المدخلات المكررة).

تكمن المحددات في ذلك البحث على اعتمادها كليًا على المصادر الثانوية، بمعنى اعتمادها على أخبار تم نشرها من أماكن مختلفة دون الاعتماد على مصادر أولية مثل نص المحاضر، مقابلات مع عناصر الشرطة المعنية بتلك القضايا، أو إجراء المقابلات مع العاملين/ات بالجنس التجاري الذي تم بالفعل القبض عليهم. وبينما نُقِر بوجود هذه المحددات، إلا أن ذلك النوع من المعلومات والبحث الميداني يتم إعاقته أمنيًا من خلال رفض عناصر الشرطة التصريح بنص المحاضر وعددها، سياسيًا من خلال عدم تعاون المعنيين سياسيًا مع الباحثين/الباحثات بشكل عام، واجتماعيًا من خلال شعور العار الذي يلحق أولئك المضبوطين في مثل ذلك النوع من القضايا، بما يصعب علينا الوصول لمثل تلك المعلومات بسهولة. علاوة على ذلك، من ضمن المحددات التي وجهناها هي صعوبة معرفة الهوية الجندرية والميول الجنسية للأشخاص المنتمين إلى مجتمع الميم عين، وذلك بسبب استخدام الصحف المصرية لمصطلحات مثل «شذوذ جنسي» للإشارة إلى قضاياهم. كما يتم خلط الهوية الجندرية والميول الجنسية عن قصد للعابرين/ات.

٩ أحمد حسن، ، ٢٠٢٢، «المرصد الإعلامي للقبضايات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠٢١ لديسمبر ٢٠٢٢» في مركز القاهرة ٥٢، تحرير نورا نورالله https://cairo٥٢.com/ar/ال-على-أساس-للقبضايات-الإعلامي-المرصد/٠٢/٠٦/٢٠٢٣/.

الأرقام والإحصائيات والملاحظات الرئيسية على السنتين ٢٠١٩ و٢٠٢٠

بين بداية عام ٢٠١٩ ونهاية عام ٢٠٢٠، تم رصد ١٠٠ خبر إعلاميًا يتعلق بالجنس التجاري أو كما يتم الإشارة إليه في المواقع الرسمية وغير الرسمية بممارسة الرذيلة والفسق والفجور. تضمنت الأخبار القبض على ٣٢٨ شخص تم ضبطهم يشكل منهم الرجال فقط ١٦ حالة، بينما تشكل النساء منهم ١١٥، أما الحالات التي تم ضبط فيها الرجال والنساء معًا فتشكل الأكثرية وهم ١٩٧ شخص.

النوع الاجتماعي	عدد المضبوطين
رجال فقط	١٦
الاثنين	١٩٧
نساء فقط	١١٥

النوع الاجتماعي للمضبوطين

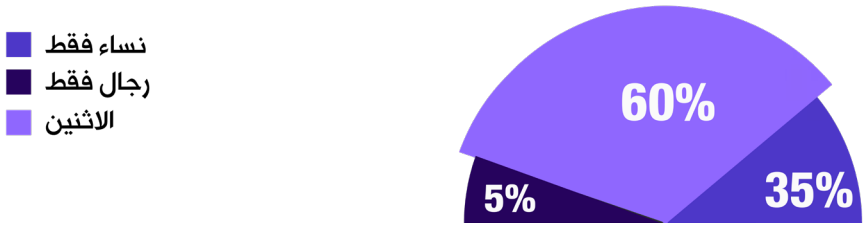

١- الخلفية الاجتماعية والجندرية

كما أوضح التقرير السابق، تزايد عدد المضبوطين تحت تهم مثل نشر الفسق والفجور واعتياد ممارسة الدعارة والترويج للأعمال المنافية للآداب مع إنشاء وحدة التواصل الاجتماعي للرصد والتحليل في ٢٠١٩. الأمر الذي تزامن مع انتشار تطبيقات تيك توك ويوتيوب وربح النساء المستقلات المنتميات للطبقات الدنيا من المقاطع المصورة. وكان ذلك الأمر منعكسًا على الأرقام، فعلى سبيل المثال، شكلت الإدارة المستقلة[١٠] ٢٤٤ قبضية، مقابل ٨٤ قبضية فقط للإدارة غير المستقلة.

عدد المضبوطين

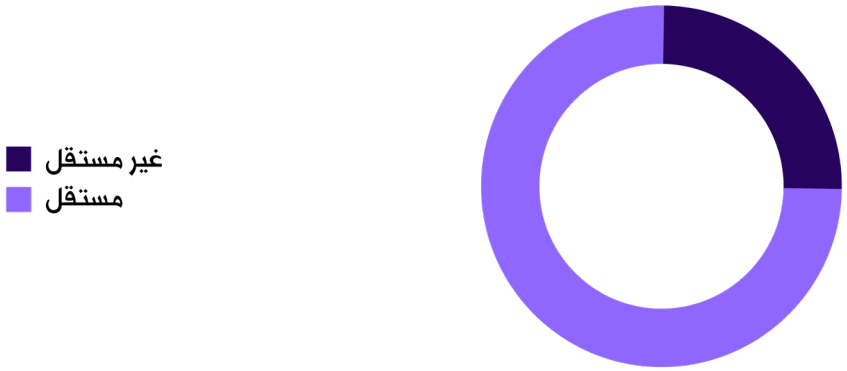

بينما شكلت مواقع التواصل الاجتماعي كجزء من مكان الواقعة ثاني أكثر مكان بعدد ٦١ من المضبوطين، والذي يأتي بعد الوحدة السكنية التي تضم ١٣١ شخص.

١٠ الإدارة المستقلة تشير إلى عمل الأفراد وحدهم دون وجود قواد، شبكة، أو شخص يدير العمل بالنيابة عنهم.

عدد المضبوطين

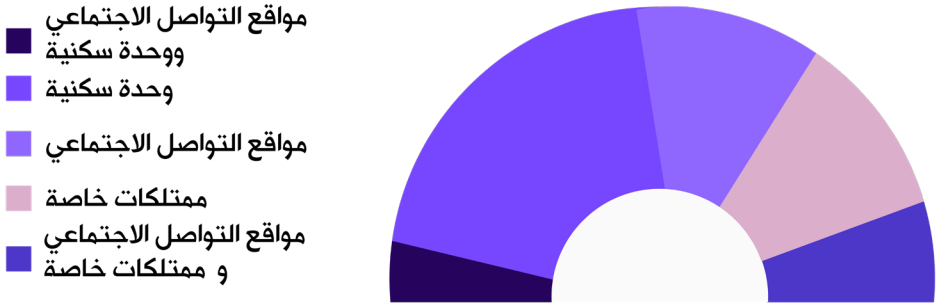

مع خروج تلك الطبقة وخاصةً النساء المنتميات لها من حيز سيطرة الدولة، فترى الحكومة المصرية أن بث مقاطع بها رقص أو ارتداء أزياء بشكل معين ونشر تلك الصور والمقاطع على وسائل التواصل الاجتماعي أو بأي صفة إلكترونية أخرى سواء كانت بغرض الحصول على مقابل مادي أو بدون مقابل مادي، يندرج تحت ممارسة الدعارة الإلكترونية ونشر الفسق والفجور، ولذلك تم استحداث تهم مثل «التعدي على قيم الأسرة المصرية» والتي تندرج تحت مادة ٢٥ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، والذي ينص على معاقبة من ينتفع من شبكة النظم المعلوماتية بدون وجه حق (مادة ١٣)، كما تنص المادة ٢٥ من نفس القانون على معاقبة من يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة نظم المعلومات في الاعتداء على قيم ونظم وآداب المجتمع المصري. وبذلك أصبحت الدولة قادرة على سحب أولئك النساء مرة أخرى إلى حيز سيطرتها. وبدأت أوائل تطبيق قانون الدعارة الإلكترونية فرض تلك السيطرة مع القبض على حنين حسام، مودة الأدهم، منار سامي، شيري هانم، وغيرهن بدايةً من ٢٠١٩ حتى[١١] ٢٠٢٠ تحت إطار حملة أطلقتها الدولة المتمثلة في النيابة العامة لتطهير المجتمع من النساء المتعديات على قيم الأسرة المصرية. وكان ذلك واضحًا من بيان النيابة العامة الذي أصدرته في مايو ٢٠٢٠ والذي جاء كالآتي[١٢]:

«لقد تأكد أنه استحدث لبلادنا حدود رابعة بخلاف الحدود البرية والجوية والبحرية تؤدي بنا حتمًا إلى تغييرات جذرية في سياسة التشريع والضبطيات الإدارية والقضائية، حيث أصبحنا أمام حدود جديدة سيبرانية مجالها المواقع الإلكترونية، مما يحتاج إلى ردع واحتراز تام لحراستها كغيرها من الحدود... ولا استطالة على الحريات أو تقييدًا لها...إنما هي تصدٍ لظواهر من ورائها قوى الشر تسعى لإفساد مجتمعنا وقيمه ومبادئه».

لا يعني هذا البيان أن الجنس التجاري أمر مستحدث أو أن الدولة بدأت ملاحقة العاملين/ات بالجنس التجاري فقط في ٢٠٢٠، و إنما يسلط الضوء على تنوع الوسائل التي يتم إدراجها تحت بند ممارسة الرذيلة، وبالتبعية تنوعت الوسائل التي تمكن الدولة من ملاحقة العاملين/ات بالجنس التجاري. الأمر الذي انعكس على سبب الضبط، حيث تم ضبط ٥٩ حالة بنسبة ١٧٪ تمت بناء على بلاغ بينما، تم رصد ٢٦٩ بنسبة ٨٢٪ حالة تمت نتيجة تحريات ومعلومات مباحث الآداب.

عدد المضبوطين بالنسبة لسبب الضبط

فيما يتعلق بالميول الجنسية، تم رصد ٣٠٨ قبضية على مغايرين فقط بنسبة ٩٣٪ بينما تم رصد ١٥ قبضية على أشخاص من مجتمع الميم عين/مثليين[١٣] فقط بنسبة ٣,٨٪ أما القبض على الاثنين معًا (مضبوطين في نفس القضية معًا) فشكلوا نسبة ١,٥٪.

---

١١ حمدي الدبش، «حكاية حنين حسام و٦ بنات على تيك توك.. بدأت بجمع الأموال والدعارة وانتهت بالسجن»، المصري اليوم، ٢٠٢١، https://www.almasryalyoum.com/news/details/٢٣٥٩٧٩٧

١٢ النيابة العامة المصرية، مايو ٢٠٢٠، https://www.facebook.com/ppo.gov.eg/posts/d٤١d٨cd٢٩٤٩٤١٤١٢٥١٦٦٤٧٠/٩/

١٣ تستخدم الصحف المصرية مصطلحات مثل شذوذ جنسي لوصف القبض على أشخاص من مجتمع الميم عين وليس بالضرورة مثليين/ات فقط.

عدد المضبوطين

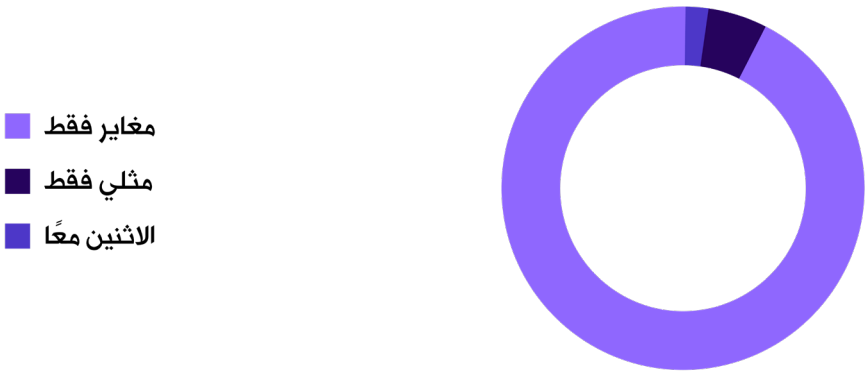

من ناحية أخرى، سجل عدد القبض على أشخاص من مجتمع الميم عين الأعلى في القاهرة الكبرى بعدد ١١ قبضية، تليها الإسكندرية بعدد ٤ قبضيات، بينما لم تسجل أية مناطق أو محافظات أخرى على قبضيات من مجتمع الميم عين. الجدير بالذكر أنه يتم معاقبة مجتمع الميم عين العاملين/ات بالجنس التجاري بتهمة اعتياد ممارسة الدعارة بسبب عدم وجود قانون صريح يجرم المثلية الجنسية، و إنما يتم الإشارة إليها من خلال «اعتياد ممارسة الفجور» والتي تندرج تحت تهمة الدعارة. لذلك، فالقانون بشكل عام الذي يُجرم الدعارة يُستخدم بشكل أساسي في القبض على الأفراد المنتميين إلى مجتمع الميم عين حتى و إن كانت القضايا غير متعلقة بالجنس التجاري. هذا وقد تم رصد أن ١٥ رجلًا من أصل ١٦ رجل ينتمون إلى مجتمع الميم عين بنسبة ٩٣,٧٪.

التوجه الجنساني لكل منطقة جغرافية

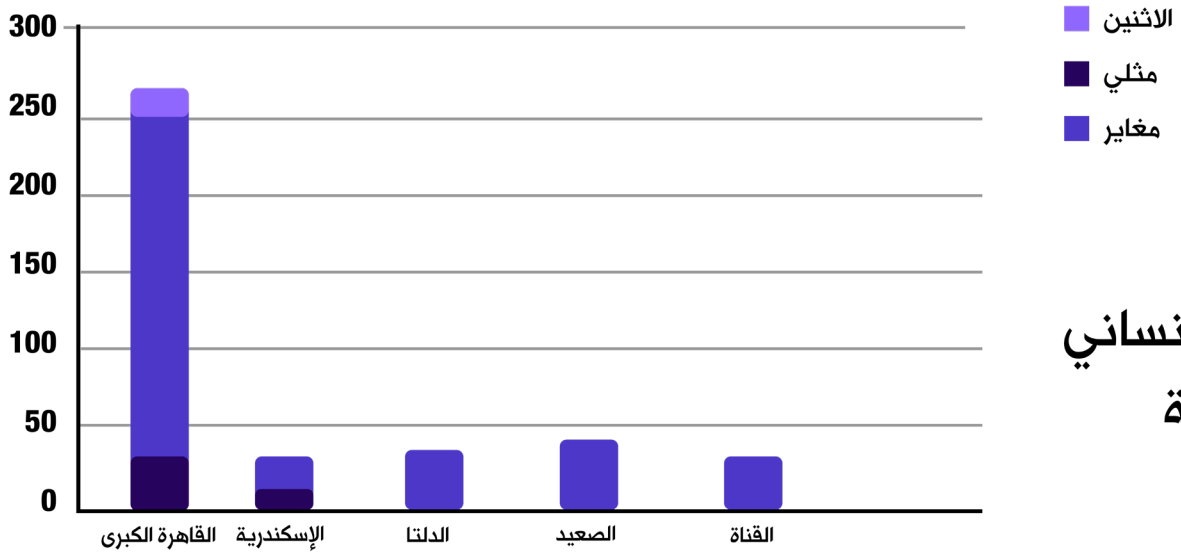

٢- الخلفية الجغرافية

أما بالنسبة للمحافظات والمناطق الجغرافية، فكما هو متوقع، سجلت القاهرة أعلى نسبة قبضايات على خلفية الجنس التجاري بعدد ١٢٧ حالة بنسبة ٣٥٪، تليها الجيزة بعدد ١١٠ قبضية بنسبة ٣٣٪، بينما شكلت كل من محافظة بورسعيد، الدقهلية، والشرقية ٣ حالات فقط بنسبة ٠,٩٪، وعلى الصعيد الأخر، شكلت الفيوم أقل المحافظات فيما يتعلق بالقبض على خلفية الجنس التجاري بعدد حالة واحدة فقط والتي تشكل نسبة ٠,٣٪.

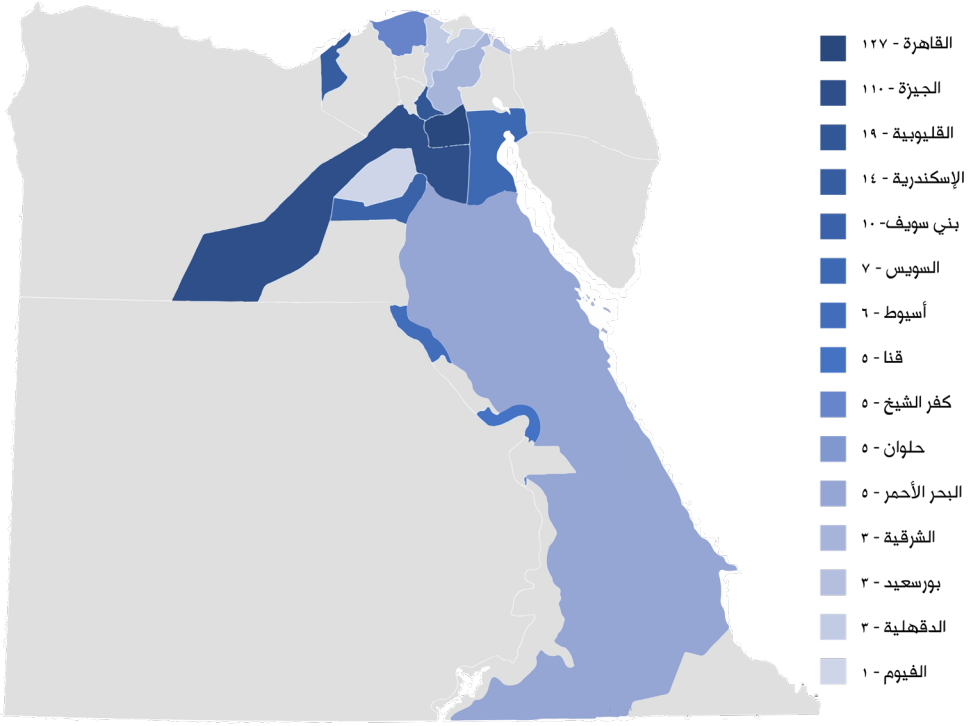

عدد المضبوطين لكل محافظة

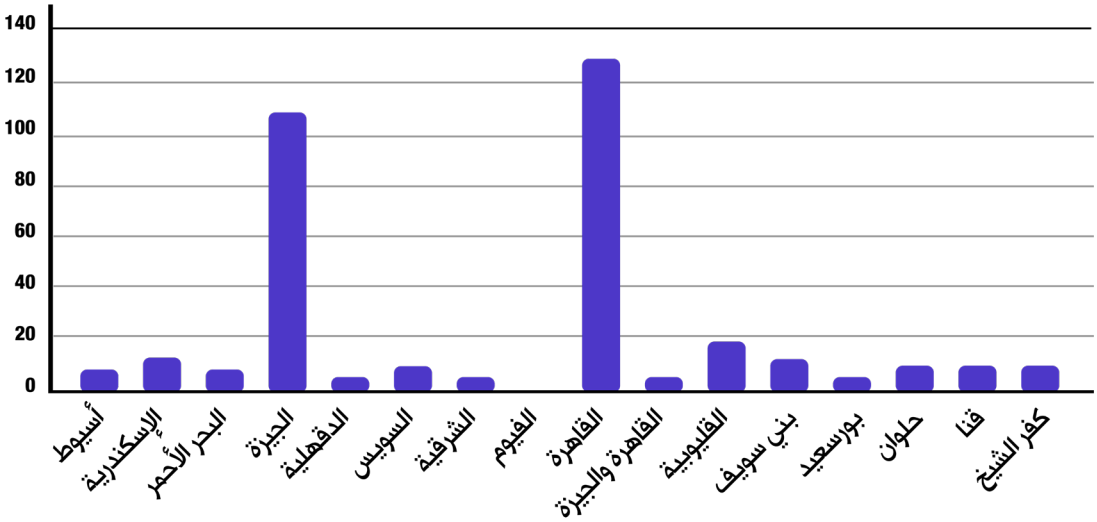

عدد المضبوطين

من ناحية، جاء عدد الرجال المضبوطين من القاهرة الكبرى ١١ بنسبة ٣,٣٪، بينما جاء عدد النساء ١٠٠ بنسبة ٣٠٪. على الصعيد الآخر، جاء عدد النساء في الدلتا ١٨ قبضية بنسبة ٥,٤٪، بينما تم رصد قبضية لرجل واحد فقط في منطقة الدلتا.

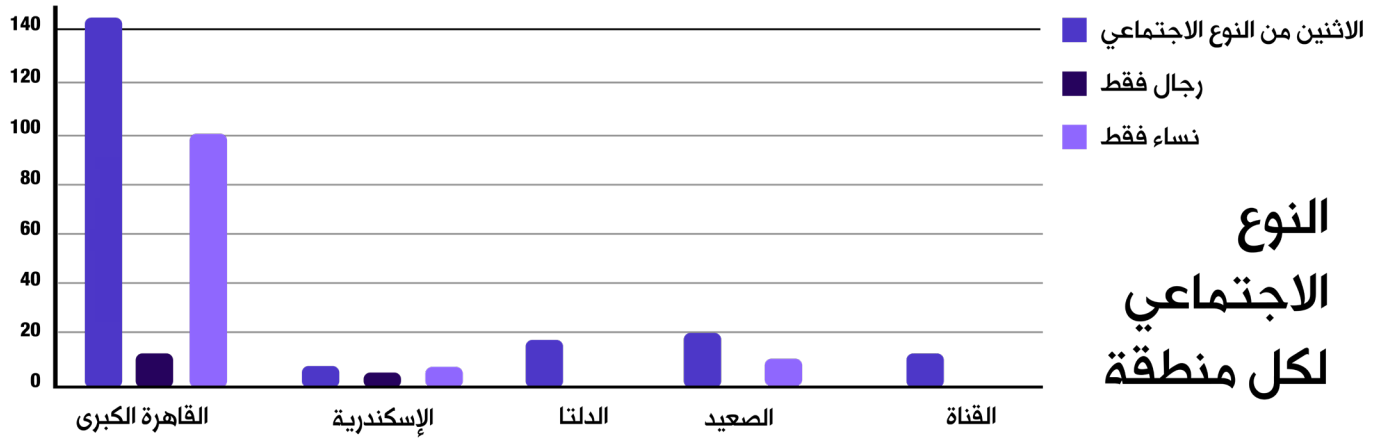

فيما يتعلق بالميول الجنسية لكل منطقة جغرافية، فتم رصد ٢٣٩ مغاير في القاهرة الكبرى بنسبة ٧٢٪، في مقابل ١١ شخص من مجتمع الميم عين بنسبة ٣,٣٪. أما في كل من الصعيد، الدلتا، والقناة لم يتم رصد أي قبضية على شخص من مجتمع الميم عين، في مقابل ٢٠ قبضية لمغايرين من الدلتا، ٢٧ من الصعيد، و١٠ من محافظات القناة بنسب ٦٪، ٨٪، و٣٪.

المنطقة الجغرافية	الاثنين معًا	مغاير	مثلي/ميم عين
القاهرة الكبرى	٥	٢٣٩	١١
الإسكندرية	٠	١٠	٤
الدلتا	٠	٢٠	٠
الصعيد	٠	٢٧	٠
القناة	٠	١٠	٠

لا تعني تلك الأرقام بالضرورة ارتفاع نسبة العمل بالجنس التجاري في القاهرة، أو عدم تعرض الأشخاص المنتمين لمجتمع الميم عين للملاحقة الأمنية في مقابل المغايرين الذين يقومون بنفس العمل، إنما من الممكن أن تعني أن الجرائد كانت أكثر اهتمامًا برصد القبضايات على المغايرين في مقابل مجتمع الميم عين أو في القاهرة دونًا عن المحافظات الأخرى، أو أن المعلومات عن القاهرة وعن العاملين/ات بالجنس التجاري من المغايرين كانت أكثر توافرًا أو سهلة الوصول إليها، أو عدم قدرة الشرطة والنيابة على التدخل في المحافظات التي تعلو فيها المحاكم العرفية، وبالتالي عدم القدرة على رصد تلك الوقائع، أو عدم إفصاح الشرطة عن معلومات متعلقة بمجتمع الميم عين والرغبة في ملاحقتهم دون معرفة الرأي العام. إن الأمر الذي يعيدنا إلى المحددات هو أن رصد تلك القبضايات إعلاميًا دون القدرة على الوصول إلى أصل المحاضر من النيابة أو إجراء مقابلات مع مباحث الآداب والعاملين/ات بالجنس التجاري، يحيد من الوصول إلى العدد الحقيقي أو معرفة الأسباب وراء اختلاف الأعداد من محافظة إلى أخرى.

إحصائيات وملاحظات على عام ٢٠١٩

في ٢٠١٩، تم ضبط ١٣٨ شخص بنسبة ٤٢٪ في ارتفاع ملحوظ في شهري أغسطس وسبتمبر بعدد ٢٥ قبضية وبنسبة ١٨٪.

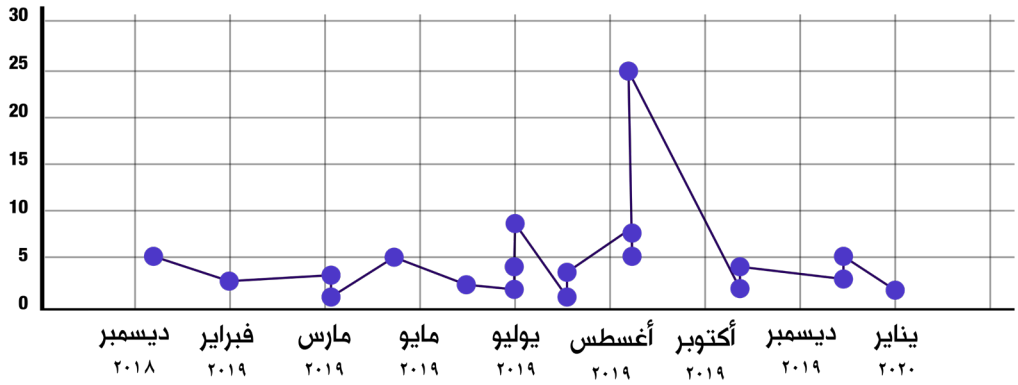

عدد المضبوطين لعام ٢٠١٩

بشكل عام، يمكننا ملاحظة ارتفاع في عدد المضبوطين يوضح زيادة ملاحقة الدولة للعاملين/ات بالجنس التجاري، فضلًا عن، كما أوضحنا سابقًا، تطبيق عمل وحدة التواصل الاجتماعي للرصد والتحليل. هذا، وقد جاء عدد المضبوطين بناءً على تحريات ومعلومات مباحث الآداب أعلى من أولئك المضبوطين بناء على بلاغ. حيث جاء عدد المضبوطين بناء على الأول ١٢ وبنسبة ٨,٦٪، بينما نسبة الأخير تقدر بـ ٩١٪ وبعدد ١٢٦ قبضية.

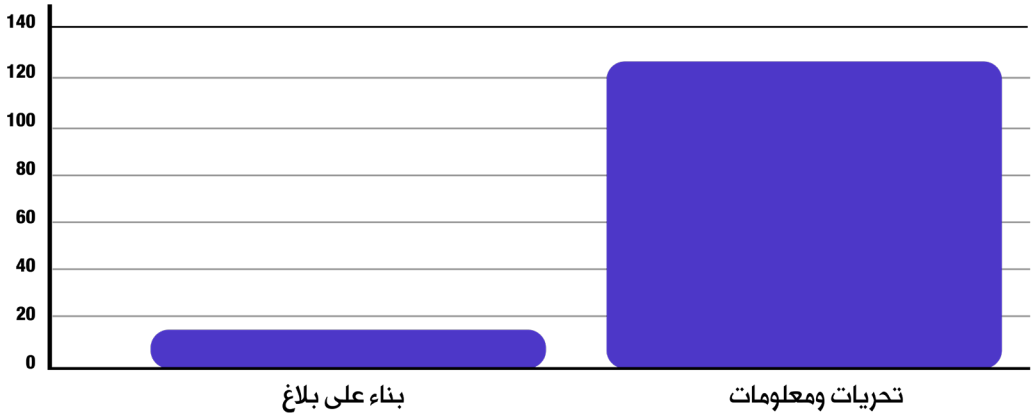

عدد المضبوطين لعام ٢٠١٩

من الناحية الأخرى، كان عدد المضبوطين من خلال كلا من مواقع التواصل الاجتماعي ووحدة سكنية معًا، أو مواقع التواصل الاجتماعي فقط ١٨ بنسبة ١٣٪.

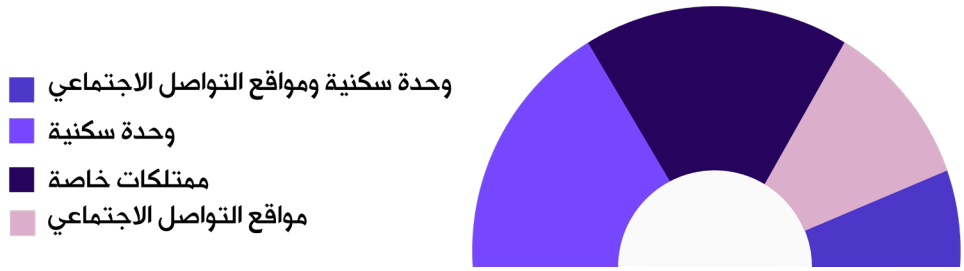

عدد المضبوطين لعام ٢٠١٩

١- الخلفية الاجتماعية والجندرية

تعد ملاحقة العاملين/ات بالجنس التجاري في أخر الأمر فعل ذكوري، حيث تستهدف كلا من النساء العاملات والرجال من مجتمع الميم عين، فالقانون المصري ضد الدعارة يعامل الزبائن من الرجال معاملة الضحية أي لا يتم القبض عليهم ويتم القبض على الرجال المغايرين فقط إذا قاموا بالعمل بالجنس التجاري أو تسهيل الجنس التجاري للفئات الأخرى، حينها يتم توجيه اتهام من الاتهامات المذكورة سابقا في المقدمة، كتسهيل الدعارة والفجور أو إدارة مكان للدعارة والفجور. وجاء عدد النساء فقط المغايرات المضبوطات ٤٨ بنسبة ٣٤,٧٪، بينما تم ضبط ٣ أشخاص من مجتمع الميم عين في ٢٠١٩ وكلهم رجال.

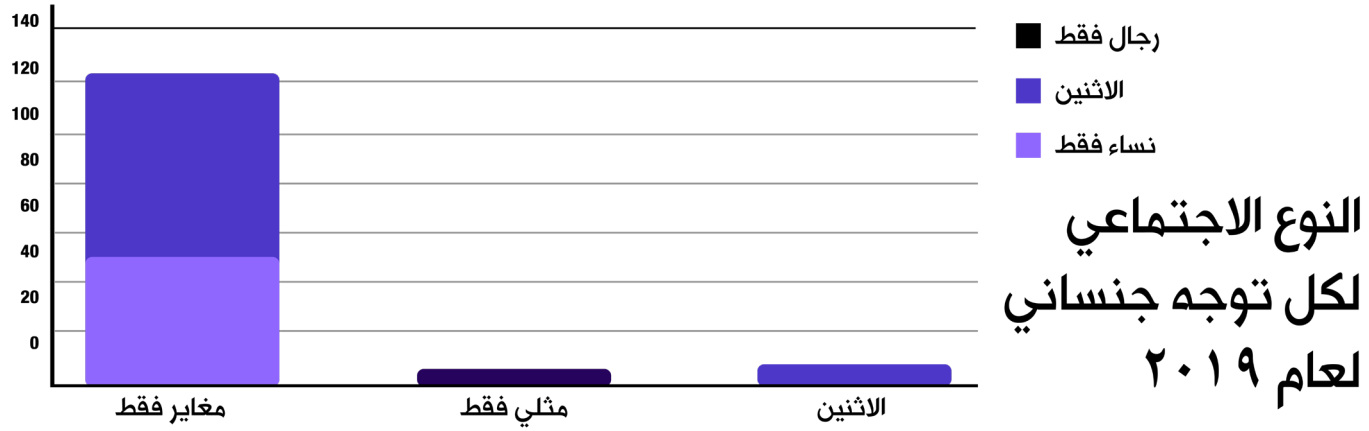

على الصعيد الأخر، لم يتم ضبط أي رجال مغايرين فقط في ٢٠١٩، بينما جاءت نسبة النوعين الاجتماعيين (المضبوطين في نفس القضية معًا) من النساء والرجال المغايرين ٥٩,٤٪، أما نسبة الاثنين (المضبوطين في نفس القضية معًا) من نوع اجتماعي مختلف وكذلك من ميول جنسية مختلفة كانت ٣,٦٪.

الميول الجنسية	عدد المضبوطين
مغاير فقط	١٣٠
مثلي/ميم عين فقط	٣
الاثنين	٥

النوع الاجتماعي	عدد المضبوطين
رجال فقط	٣
نساء فقط	٤٨
الاثنين معًا	٨٧

الجدير بالذكر أن الذكورية التي تنطوي على عملية القبض على العاملين/ات بالجنس التجاري لا تقتصر فقط على عملية القبض، وإنما تنطبق أيضًا على هيكلة العمل، فقد كان، قبل تجريمه سنة ١٩٥١، يخضع إلى تسلسل ثابت. فعلى سبيل المثال، كانت العاملات بالجنس يأتين في قاعدة الهرم، فوقهم السحابين وهم المجندين، فوقهم من يدرن البيوت من النساء، وفوقهم على قمة الهرم هم القوادين من الرجال[١٤]. أما الآن، يمكننا ملاحظة الفارق في ميلهم إلى اعتمادهم على إدارة مستقلة. فعلى سبيل المثال، جاء عدد الرجال المستقلين ٣ بنسبة ٢,٧٪، وعدد النساء ٤٥ بنسبة ٣٢,٦٪، مقارنةً بعدد ٣ نساء فقط في إدارة غير مستقلة، وصفر من الرجال في إدارة غير مستقلة، بينما جاء عدد الاثنين معًا ٦٢ بنسبة ٤٤,٩٪ في إدارة غير مستقلة، و٢٥ بنسبة ٢١٪ في إدارة مستقلة.

١٤ Muhammad Abd al-Wahhb Bakr, “Chapter 4,” in Mujtama Al-Qahirah Al-Sirri, 1900-1951 (al-Qahirah: al-Araby, 2001), pp. 65-93.

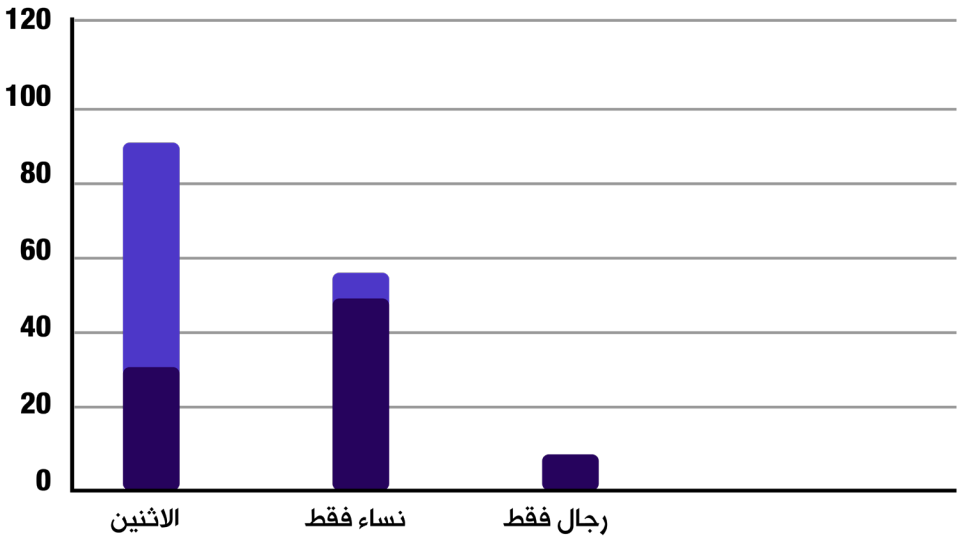

نوع الإدارة لكل نوع اجتماعي لعام ٢٠١٩

على الصعيد الآخر، كان عدد العاملين/ات بالجنس التجاري المغايرين مستقلي الإدارة وغير مستقلي الإدارة متساويين بعدد ٦٥ وبنسبة ٤٧,١٪، بينما جاء عدد العاملين من أفراد مجتمع الميم عين المستقلين ٣، أما غير المستقلين من المثليين فهم صفر.

نوع الإدارة	مغاير فقط	مثلي فقط	الاثنين
مستقل	٦٥	٣	٥
غير مستقل	٦٥	٠	٠

علاوةً على ذلك، جاء عدد الرجال المضبوطين في وحدة سكنية ٣ بنسبة ٢,٧٪، بينما لم يتم القبض على رجال من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. تم القبض على ٣٣ من النساء بنسبة ٢٣,٩٪ في ممتلكات خاصة، القبض على ٦ من النساء بنسبة ٤,٣٪ عبر مواقع التواصل الاجتماعي، و٩ من النساء بنسبة ٦,٥٢ ٪ في وحدة سكنية.

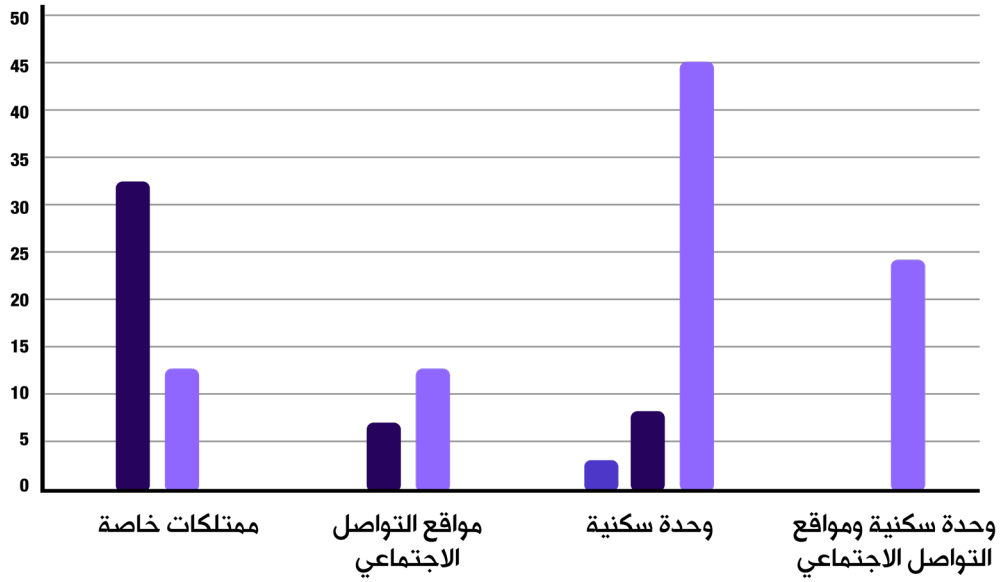

مكان الواقعة لكل نوع اجتماعي لعام ٢٠١٩

٢- الخلفية الجغرافية

على عكس المتوقع، جاءت الجيزة في مقدمة المحافظات التي زاد فيها الضبط في العمل بالجنس التجاري، بعدد ٦٣ قبضية وبنسبة ٤٥,٦٪، بينما جاءت القاهرة في المركز الثاني بعدد ٥١ قبضية وبنسبة ٣٦,٩٪.

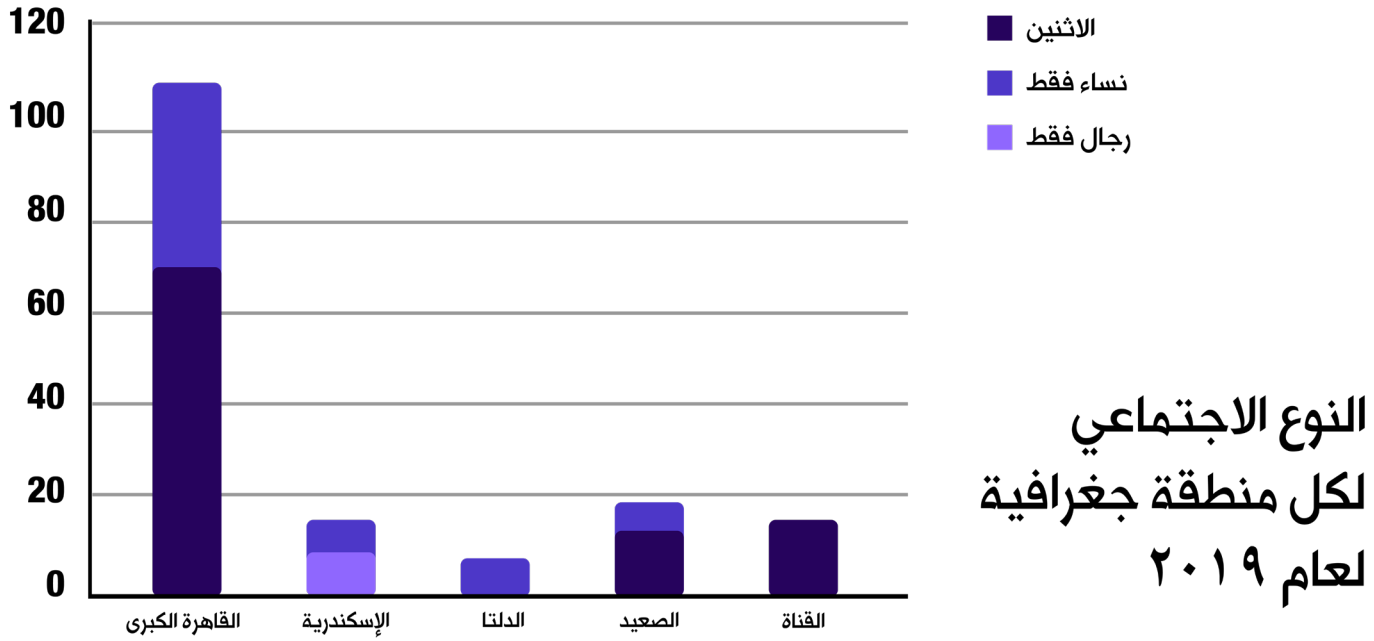

النوع الاجتماعي لكل منطقة جغرافية لعام ٢٠١٩

بينما سجلت القاهرة الكبرى ٤١ قبضية للنساء فقط بنسبة ٢٩٪، في مقابل لا قبضيات للرجال، و٧٣ قبضية للاثنين معًا بنسبة ٥٢٪. على الصعيد الآخر، لم تسجل كل من الصعيد، الدلتا، والقناة أي قبضيات للرجال، في مقابل ٦ قبضيات للنساء في الصعيد، ولم تسجل أي قبضية للنساء في كلا من الدلتا والقناة. بينما رصدت الثلاث مناطق السابق ذكرهم قبضيتَيْن للرجال والنساء معًا في الدلتا، ٥ في الصعيد، و٧ في القناة بنسب ٢٪، ٣٪، و٥٪.

أما بالنسبة للميول الجنسية والمناطق الجغرافية، فلم تسجل القاهرة الكبرى أي قبضيات على أشخاص من الميم عين فقط، ١٠٩ قبضية على مغايرين، و٥ قبضيات على الاثنين معًا (المضبوطين في نفس القضية معًا) بنسب ٧٨٪ و٣٪. بينما سجلت الإسكندرية أكبر عدد قبضيات على أشخاص من الميم عين بعدد ٣ قبضيات بنسبة ٢٪، في مقابل قبضية واحدة على مغايرين. لم تسجل الدلتا، الصعيد، أو القناة أي قبضية على أشخاص من مجتمع الميم عين.

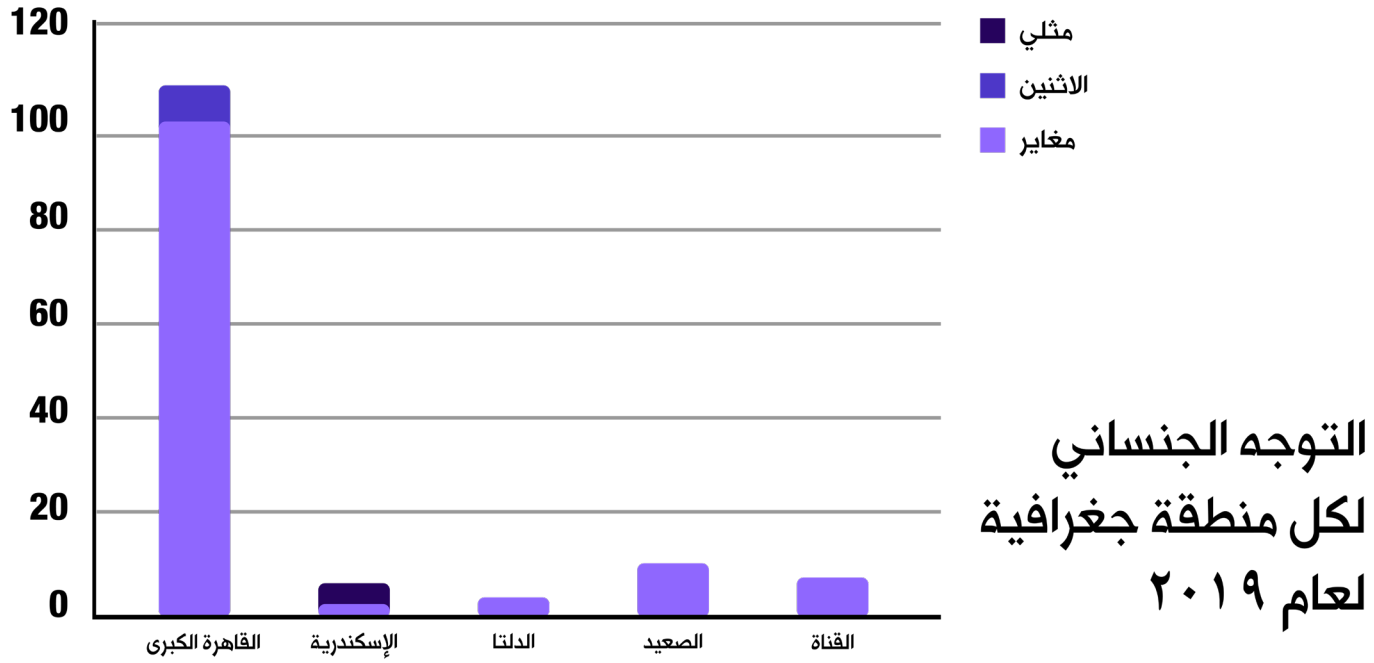

التوجه الجنساني لكل منطقة جغرافية لعام ٢٠١٩

إحصائيات وملاحظات على عام ٢٠٢٠

في ٢٠٢٠، تم رصد ١٩٠ قبضية للعاملين/ات بالجنس التجاري، وهي زيادة عن عام ٢٠١٩ بعدد ٥٢ قبضية.

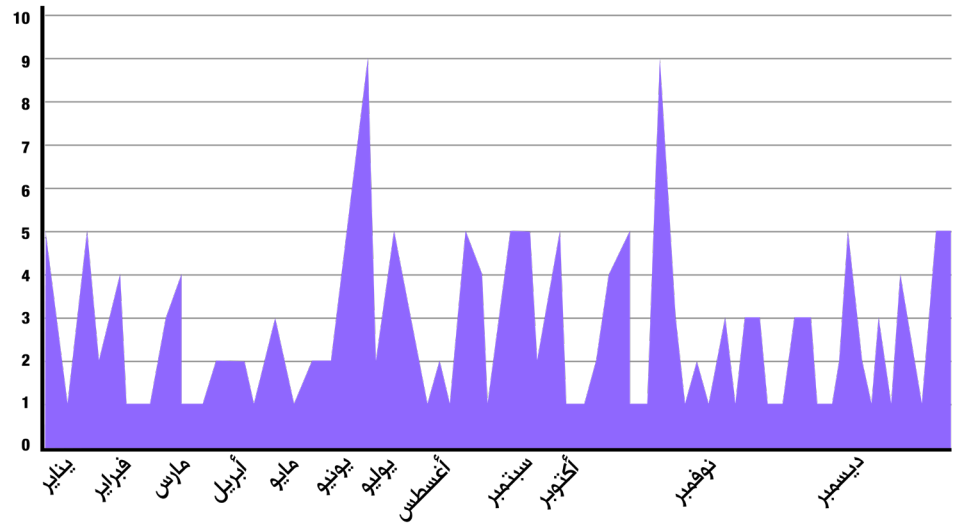

عدد المضبوطين لعام ٢٠٢٠

١- الخلفية الاجتماعية والجندرية

جاء عدد النساء من المضبوطات ٦٧ بنسبة ٣٥٪، بينما جاء عدد الرجال ١٣ بنسبة ٦,٨٪، وكانت نسبة الاثنين معًا هي الأكبر بعدد ١١٠ وبنسبة ٥٧٪.

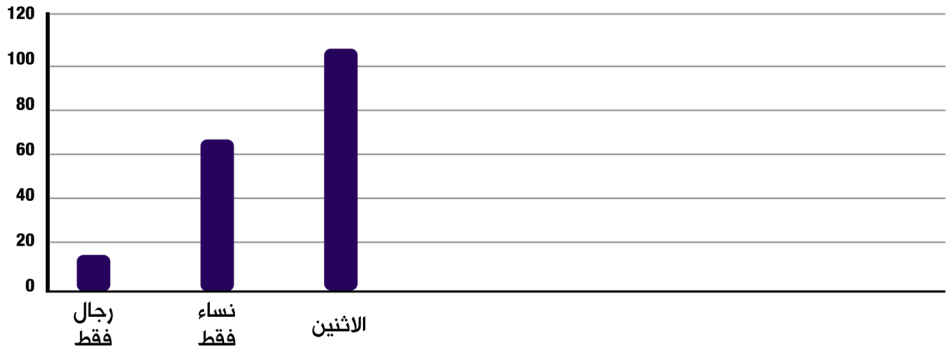

عدد المضبوطين لعام ٢٠٢٠

أما فيما يتعلق بالميول الجنسية، فجاء عدد المغايرين ١٧٦ بنسبة ٩٣٪ بينما جاء عدد الأشخاص من مجتمع الميم عين من المضبوطين ١٢ بنسبة ٦,٣٪.

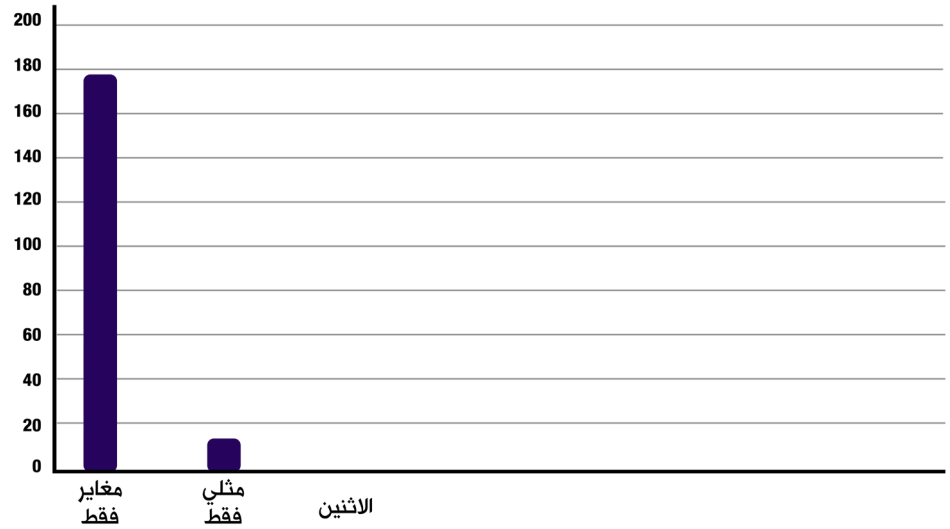

عدد المضبوطين لعام ٢٠٢٠

مثل عام ٢٠٢٠، ارتفعت نسبة القبضايات بناء على تحريات ومعلومات مباحث الآداب عن تلك القبضايات المقامة بناء على بلاغ. حيث جاءت نسبة الأولى ٧٥٪ بينما جاءت نسبة الأخيرة ٢٤٪.

عدد المضبوطين لعام ٢٠٢٠

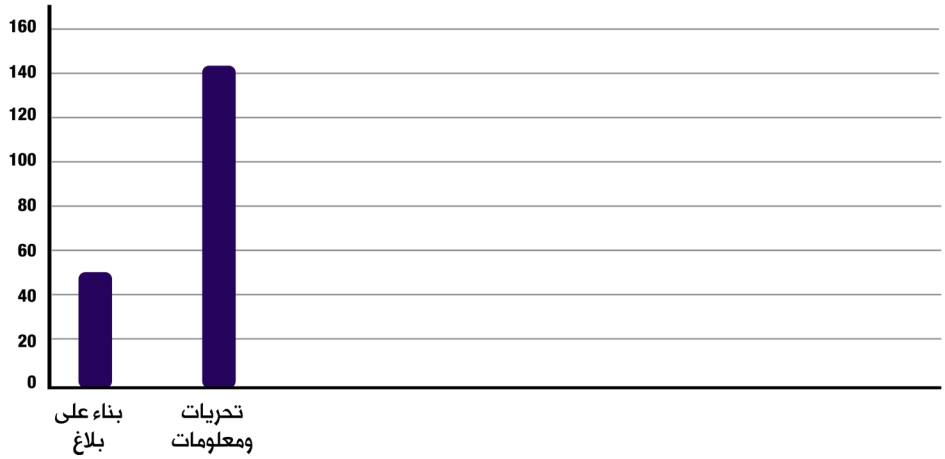

علاوة على ذلك، جاءت نسبة النساء مستقلات الإدارة ٣٠٪ بعدد ٥٧ قبضية، بينما جاءت نسبة الرجال مستقلين الإدارة ٦,٨٪ بعدد ١٣ رجل. وجاءت نسبة الاثنين من النوع الاجتماعي (المضبوطين في نفس القضية معًا) تحت إدارة مستقلة ١٧٪، في مقابل ٤٠٪ تحت إدارة غير مستقلة. من ناحية، تم رصد ٩٢ مغاير تحت إدارة مستقلة بنسبة ٤٨٪، في مقابل ٨٦ مغاير تحت إدارة غير مستقلة بنسبة ٤٥٪، ومن ناحية أخرى تم رصد ١٢ شخص من مجتمع الميم عين تحت إدارة مستقلة، بينما لم يتم رصد أي شخص من الميم عين تحت إدارة غير مستقلة.

نوع الإدارة	مغاير فقط	مثلى/ميم عين فقط	الاثنين
مستقل	٩٢	١٢	٠
غير مستقل	٨٦	٠	٠

مما يبين عزوف العاملين/ات بالجنس التجاري عن الشكل الهرمي المتعارف عليه. الجدير بالذكر أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يعطي شيئًا من الاستقلالية ويمثل، هو كذلك، عزوف عن الشكل الهرمي التقليدي للعمل بالجنس التجاري. فعلى سبيل المثال، زاد عدد العاملين بالجنس التجاري المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنةً بعام ٢٠١٩ من صفر إلى ٢، بينما جاء عدد النساء العاملات بالجنس التجاري المستخدمات لمواقع التواصل الاجتماعي ٢١ بنسبة ١١٪، ونسبة الاثنين معًا (المضبوطين في نفس القضية معًا) من الرجال والنساء المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي ١٠٪، بينما جاء عدد النساء المستخدمات لوحدات سكنية ٢٤ بعدد نسب متقاربة من مستخدمات مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ١٢٪.

مكان الواقعة لكل نوع اجتماعي لعام ٢٠٢٠

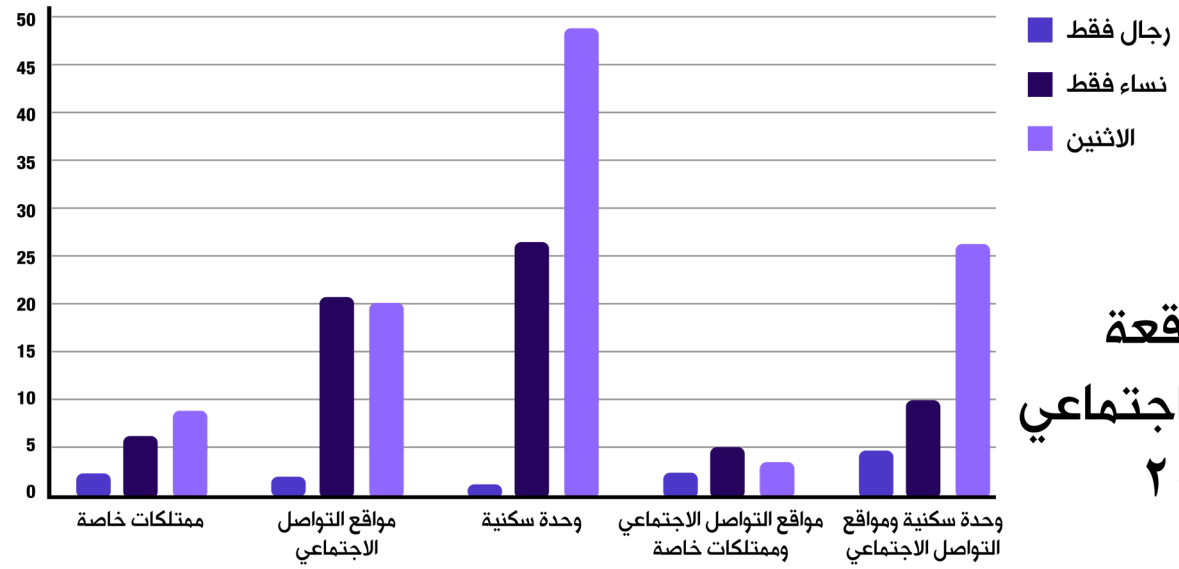

٢- الخلفية الجغرافية

تم رصد ٧٦ قبضية في محافظة القاهرة بنسبة ٤٠٪، ٤٧ قبضية في الجيزة بنسبة ٢٤٪، بينما تم رصد عدد ٥ قبضيات في كل من البحر الأحمر، بني سويف، حلوان، قنا، وكفر الشيخ بنسبة ٢,٦٪، وعدد ٣ قبضيات في كل من الدقهلية، الشرقية، بورسعيد، والقاهرة والجيزة معًا بنسبة ١,٥٪.

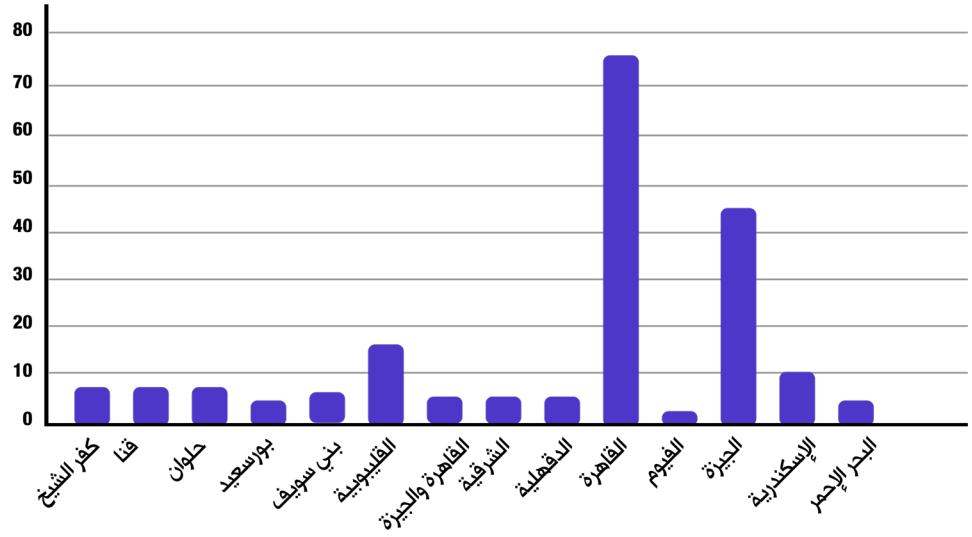

مكان الواقعة لكل نوع اجتماعي لعام ٢٠٢٠

في ٢٠٢٠، سجلت القاهرة الكبرى أعلى نسبة للقبضيات على النساء العاملات بالجنس التجاري بعدد ٥٩ وبنسبة ٣١٪، بينما سجلت ١١ قبضية للرجال فقط، و٧١ للاثنين معًا بنسب ٥٪ و٣٧٪. على الصعيد الآخر، جاءت كلا من الدلتا والصعيد بأعداد ونسب متقاربة للقبضيات. ففي الدلتا، تم رصد قبضية واحدة فقط للرجال، واحدة فقط للنساء، و١٦ قبضية للاثنين معًا، بنسب ٠,٥٪، ٠,٥٪، و٨٪. وفي الصعيد، لم يتم رصد أي قبضية للرجال فقط أو النساء فقط، بينما تم رصد ١٥ قبضية للاثنين معًا بنسبة ٧٪. جاءت محافظات القناة في المؤخرة بعدد ٣ قبضيات للاثنين معًا.

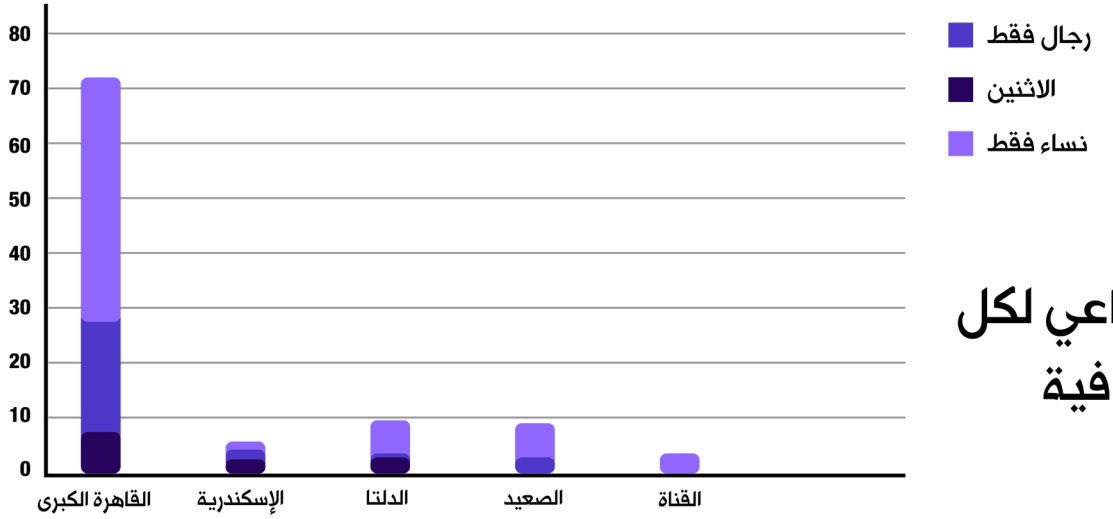

النوع الاجتماعي لكل منطقة جغرافية لعام ٢٠٢٠

أما فيما يتعلق بالميول الجنسية والمناطق الجغرافية، فقد جاءت القاهرة الكبرى على القمة بعدد ١١ قبضية لأشخاص منتمين لمجتمع الميم عين، تليها الإسكندرية بعدد قبضية واحدة، ويليها كل من الدلتا، الصعيد، والقناة حيث لم يتم تسجيل أي قبضيات لمجتمع الميم عين في هذه المناطق.

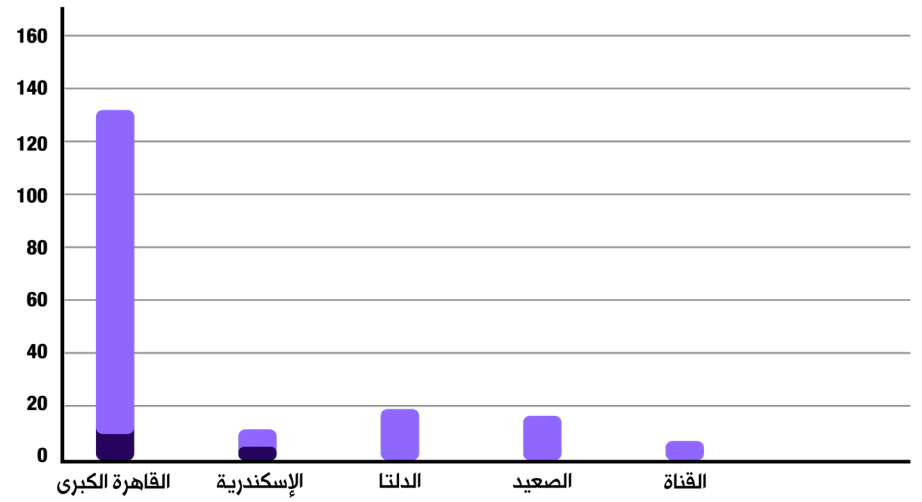

التوجه الجنساني لكل منطقة جغرافية لعام ٢٠٢٠

الخاتمة

في النهاية، وعن طريق تقديم تحليلاً جغرافيًا وجندريًا للتغطية الإعلامية لقضايا العاملين/ات بالجنس التجاري، توصل التقرير إلى وجود ارتفاع ملحوظ في عدد القبضايات، خاصةً تلك التي تقوم بناءً على تحريات ومعلومات. على الصعيد الآخر، شهدت سنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ أيضًا ارتفاع ملحوظ في تحول الإدارات من إدارة غير مستقلة إلى إدارة مستقلة. مما يعني تحول الكثير من العاملين/ات بالجنس التجاري إلى إدارة عملهم/هن بأنفسهم/هن والابتعاد عن الشكل الهرمي الثابت المتعارف عليه قبل الخمسينات. هذا وقد تنافست كلا من محافظة القاهرة والجيزة على المركز الأول في القبضايات. إلا أنه، وقد أشرنا سابقًا، لا يعني ذلك بالضرورة ارتكاز العمل بالجنس التجاري في تلك المحافظتين، و إنما يدل فقط على تركيز الجرائد الرسمية وغير الرسمية على تغطية القبضايات في العاصمة وما حولها من مناطق. يعيدنا ذلك الأمر إلى المحددات التي سبق وأشرنا إليها، فطالما لا توجد وسيلة للاطلاع على محاضر مباحث الآداب أو إجراء مقابلات معهم أو مع العاملين/ات بالجنس التجاري، إذًا لا يمكننا الجزم بشكل قاطع بصحة تلك المسببات والترابطات. ولذلك ففي النهاية، نطالب الجهات المعنية بفتح المجال المعلوماتي و إتاحة الفرصة للشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المطروحة.

بينما يتم الإشارة إلى الجنس التجاري بعدة تهم مثل «إدارة شبكة دعارة»، «ممارسة الدعارة»، «اعتياد ممارسة الدعارة»، «اعتياد ممارسة أعمال منافية للآداب»، «الترويج للأعمال المنافية للآداب»، «التحريض على الفسق والفجور»، «التعدي على قيم الأسرة المصرية»، «ممارسة الرذيلة»، «استقطاب راغبي ممارسة الأعمال المنافية للآداب عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمقابل مادي»، «بث مباشر للأعمال المنافية للآداب عبر مواقع التواصل الاجتماعي»، «تكوين شبكة دعارة»، «الاستعداد لممارسة الأعمال المنافية للآداب مقابل مبلغ من المال»، «مخالفة المبادئ والقيم»، وغيرها من التهم. نحاول في هذا التقرير النظر من خلال تلك التهم، ولكن بعدسة مختلفة والتي تتعلق بإعطاء فرصة الطرف الدائم وضعه موضع الاتهام. فبالإضافة إلى أرشفة الأخبار، فإن الهدف يكمن في تحليل تلك البيانات المجمعة تحليلًا جندريًا، لمعرفة الأساليب القديمة والجديدة و الأنماط المتعارف عليها، واكتشاف أنماط غير متعارف عليها لملاحقة العاملين/ات بالجنس التجاري. على الصعيد الآخر، يندرج هذا التقرير تحت الأساليب ومنهجيات البحث المناهضة للاستعمار. والتي تتضمن محاولة للخروج من ديناميكيات القوة التي تقسم العالم إلى قسمين: نحن في مقابل الآخر المهمش وبالتالي إعطاء صوت لأولئك المهمشين/ات الذين تم إسكاتهم عمدًا. حاولنا في هذا التقرير القيام بذلك عن طريق تنظيف وتنظيم المعلومات المتاحة وتحليل الكلمات المستخدمة من خلال اقتراب غير انحيازي وغير استعلائي، و إنما بالتحلي باقتراب ومساحات تهدف إلى إعطاء صوت إلى المهمشين/ات من العاملين/ات بالجنس التجاري الذين دائمًا ما يتم وضعهم بشكل مستمر في موضع الاتهام.

CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠